بتشغيل الشركة العربية، من الواضح أن تدفق أموال م.ت.ف. والاردن إلى أكبر شركة اقتصادية في الضفة الغربية؛ وتحويلها، في المدة الأخيرة، إلى تجمع قوة عمالية توجهها لجنة شيوعية، يزعج أوساط الحكم العسكري (المصدر نفسه).

أما وزارة الطاقة الإسرائيلية، فقد أعدت خططاً للاستيلاء على منشآت الشركة العربية، وفرضت من خلال الاستعانة بالجيش والشرطة، مراقبة مستمرة على منشآت الشركة، لإحباط أي نية للتخريب، أو للقيام باعمال شغب.

ومن الجدير بالذكر، أن الشركة العربية تنتج ما يعادل ٢٪ مما تنتجه شركة الكهرباء الاسرائيلية. والمعلوم أيضاً أن اسرائيل تشتري ثلثي كمية الطاقة التي تنتجها الشركة العربية (المصدر نفسه).

قرار محكمة العدل العليا: في ضوء اختلاف وجهات النظر، وتمسك الشركة بحقها، ورفضها بيان قائد الضفة الغربية القاضي بمصادرة امتيازها، تقدم وكلاؤها بالاستئناف إلى المحكمة العليا طالبين إلغاء قرار وزير الطاقة القاضي بمصادرتها.

وقررت محكمة العدل العليا بالاجماع عدم حق السلطات الاسرائيلية بمصادرة امتياز الشركة العربية في المناطق المحتلة. ولكنها سمحت للسلطات الاسرائيلية بمصادرة ذلك الامتياز فيما يتعلق بمدينة القدس الشرقية فقط، باعتبار أنها ضمت إلى اسرائيل، ويسري القانون الاسرائيلي عليها. وأرجئت بتاخير مصادرة الامتياز المتعلق بالقدس الشرقية، داعية وزير الطاقة إلى دراسة تتم فيما بعد، وتتعلق بمعرفة إمكانية فصل شبكة تزويد القدس الشرقية بالطاقة الكهربائية عن شبكة تزويد المناطق المحتلة الاخرى. كذلك أوصت المحكمة وزير الطاقة، بالا يتخذ قراره، بهذا الصدد، إلا بعد سماع ادعاءات الشركة العربية. وسيبقى الأمر التمهيدي الذي يمنع مصادرة الامتياز في القدس الشرقية ساري المفعول مدة ١٥ يوماً إضافياً، وذلك بعد إبلاغ الشركة بقرار وزير الطاقة (هآرتس، ١٧/٢/١٩٨١)، كي تستطيع اتخاذ أية إجراءات قانونية جديدة، إذا أرتأت ذلك.

وبعد صدور هذا القرار، توالت ردود الفعل والتعليقات عليه. فوزارة الطاقة لم تبد ارتياحاً له، وذلك بالرغم من اعتباره انتصاراً شبه كامل للحكومة (المصدر نفسه). وقد علق كل من مساعد المستشار القانوني للحكومة يورام بار-سيلع ومحامية الشركة فيليتسيا لانغر على القرار فقال سيلع: إني أعتبر القرار انتصاراً للحكومة، لأن المحكمة مكنتها من استملاك مشروع شركة الكهرباء. فالمسالة الاساسية التي كانت تقلقها هي مسالة إنتاج الكهرباء في القدس الشرقية، وهذا هو هدفها الأساسي. أما المحامية لانغر، فقالت انها ستكون سعيدة أكثر لو أن قرار المحكمة القاضي بمنع الاستيلاء شمل منشآت الشركة في القدس الشرقية. ومع ذلك، فقد أبدت اعتقادها بأن ملكية الشركة لن تنتقل إلى حكومة اسرائيل، بناء على توصية المحكمة «التي اعتبرها، أكثر من مجرد توصية» (و.إ.إ.، العدد ٢٢٧٠، ١٦ و ١٧/٢/١٨١، ص ٤).

أما بالنسبة لموقف الحكومة من قرار المحكمة، فقد تردد الكثير من التعليقات. فقالت أوساط حكومية عليا، إن القرار يشكل مكسباً حقيقياً، فالسماح بالسيطرة على تزويد مدينة القدس بكاملها بالكهرباء هو أكثر مما وافقت الحكومة على المطالبة به (دافار، ١٧/٢/١٩٨١).

بيد أن ذلك القرار، من وجهة نظر أوساط حكومية اخرى، ينطوي على عناصر تثير القلق: إذ لم تسمح المحكمة بسيطرة اسرائيل على تزويد الضفة الغربية بالكهرباء، وستواصل الشركة العربية، القيام بتزويد المستوطنات وبعض معسكرات الجيش الموجودة هناك بالكهرباء، كما تم حتى الآن (المصدر نفسه).

وتشير جهات حكومية اخرى إلى انه بإمكان الحكومة العودة إلى طرح موضوع المصادرة ثانية؛ وذلك إذا حدثت مشكلات في تزويد المستوطنات ومعسكرات الجيش بالكهرباء. غير ان التخوف الأساسي، بعد صدور قرار المحكمة، كان من إمكانية أن يتحول هذا القرار إلى سابقة، تخلق صعوبات في وجه نشاطات الحكومة في الضفة الغربية. فقد قضت المحكمة بعدم شرعية القيام بتغييرات جذرية في الضفة الغربية، إلا إذا